

المطلب الثاني: التعويض عن الأضرار التي تحدثها السفن ذاتية القيادة واتفاقيات الإعفاء عنها. هذا الفرع إلى بيان اتفاقيات الإعفاء من مسؤولية الآلات الذكية أو الحد منها ويزيل ذلك من خلال الإعفاء من المسؤولية العقدية للإخلال بالالتزام عقدي أو تخفيف منها أو حتى بإمكانهم التشديد فيها طالما كان الاتفاق لا يتعارض مع النظام العام والآداب العامة . إن العقد يرجع إلى إرادة الأطراف فإن هذه الإرادة المشتركة قد تملك أيضا السلطة في التعديل من أحكام المسؤولية التي سترتب نتيجة الإخلال بأحكام العقد المتفق عليه الذي يتضمن فيه مقدم الخدمة مع متلقبيها بعقد من العقود ، تضمين العقد أو أي شرط ينطبق عليه القانون صراحة ولا يخالف النظام العام والآداب العامة ومن بين هذه الشروط شرط الإعفاء الذي قد يكون إعفاء كلي أو جزئي من المسؤولية العقدية . المسؤولية التي قد تترتب على عدم الوفاء أو قد يتطرق الطرفان على الحد منها أو القيام بحصريها في مقدار معين، إعفاء إعفاء تماماً لعدم تنفيذه فلتزاماته وبالتالي فإن هذه المسؤولية الناتجة بالاتفاق لا تتحقق رغم تحققها بموجب القواعد من خلال إعفاء المدين من المسؤولية العقدية وفي هذه الحالة فإنه يلزم على الطرفين التقيد بهذا الاتفاق طالما أن هذا الأخير يعد أمراً في الحالة التي يكون فيها شرط الإعفاء باطلأ فإن الشرط يعتبر باطلأ وحده، أحكام ضمان العيوب الخفية مثلها مثل أحكام ضمان التعرض والاستحقاق التي تعتبر ليست من النظام العام، نرى بأن الاتفاق على تعديل أحكام المسؤولية العقدية أمر جائز ومحتمل الواقع ، الناتجة عنها بناء على نوع العقد و الهدف من استخدام الآلة الذكية نفسها ، القانون هو الذي يحدد مدى جواز الإعفاء من العدم، سواء أكان إعفاء كلياً أو جزئياً فإن الإعفاء في ذلك يقع باطلأ، وهذا راجع إلى أن شرط الإعفاء فيها يمس بالنظام العام، تنص على أنه: "ويبطل كل شرط يقضي بالإعفاء من المسؤولية الناجمة عن العمل الإجرامي " .
بحسب التشريع الجزائري يقع باطل